تحالف المعارضة وتطرف الإصلاح في اليمن

بقلم: سارة فيليبس

□ شكلت أحزاب المعارضة في اليمن عام ٢٠٠٢ تحالف اللقاء المشترك في مسعى لتقويض سلطة حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم. هذا التشكيل لم يكن شراكة حقيقية بين حزب الإصلاح الإسلامي الذي يهيمن على التحالف، وبين ثلاثة أحزاب كبيرة أخرى.

فالطبيعة الشاذة لتحالف بين إسلاميين وعلمانيين لا يمكن تجاهلها، خصوصا عند النظر إلى أن حزب الإصلاح كان متحالفا مع المؤتمر الشعبي العام ضد الحزب الاشتراكي قبل عشر سنوات وأن الحزبين خاضا حربا ضد الانفصاليين قبل اثني عشر عاما.

ومن سخرية الأقدار في اليمن أن يجد حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي قضية مشتركة تجمعهم- إشارة لأهمية تلك المصلحة- تقوم على تحالف بأيدلوجيتين مختلفتين في السياسات اليمنية. ورغبة الأحزاب في التعاون هي أيضا مؤشر على تزايد مذهب البرمجة الانتخابية في أوساط المعارضة اليمنية.

وتحالف المعارضة هو قائم على اتفاقية بين أعضائه على ألا يتنافسوا فيما بينهم إذا كانت النتيجة ستكون للغريب. وفي المحاولة الأولى لتعاون أعضائه في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٣، كان التحالف عاجزا وبرز الشك والريبة في أوساطه خصوصا بين حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي.

قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية بأشهر قليلة، زادت رغبة أعضاء تحالف المعارضة في التعاون، مما أعتبره الكثير من اليمنيين مفاجأة. في النهاية، لم يحقق تحالف المعارضة أقل المؤمل منه لا في الانتخابات الرئاسية ولا في المحليات. وبدلا من ذلك، حقق التحالف ما أصبحت مهمة غير معلنة للمعارضة للسبع السنوات القادمة: إثارة المناقشات واستخدام الضغط على الحكومة لإصلاح نفسها.

وعلى الرغم من بعض الانتهاكات الانتخابية، إلا أن الناخبين اليمنيين فضلوا اختيار زعيم قوي مألوف لديهم يمكنه تحسين أوضاعهم، على مشهد للتغيير لا يمكن التنبؤ به بزعيم جديد لم يخضع للاختبار من قبل.

الرئيس علي عبدالله صالح حصل رسميا على نسبة ٧٧ بالمائة من أصوات الناخبين بينما مرشح تحالف المعارضة لانتخابات الرئاسة، فيصل بن شملان، فلم يتلقى غير ٢٢ بالمائة من أصوات الناخبين. وفي الانتخابات المحلية، كانت نتيجة المعارضة أسوأ من نتيجتها في الرئاسية حيث حصدت نسبة ٩ بالمائة من المقاعد على مستوى المحافظات و١٤,٥ بالمائة على مستوى المديريات.

تحالف المعارضة لم يقدم اعتراضاً رسمياً على النتائج بالرغم من ادعاءاته الأولية- والمضخمة بشكل واضح- بأن ابن شملان قد حصل على مليوني صوت أكثر من النتيجة المعلنة رسميا.

وبينما قدمت الانتخابات فرصة لتعزيز جهود التنسيق في أوساط المعارضة ضد خصم مشترك، لكن الانتخابات فتتت المعارضة إلى أجزاء متباينة.

تحالف المعارضة أثبت لنفسه أنه أضعف من ضعف أعضائه وهم منفصلون عن بعضهم، لكن ربما أنهم سيتعلمون من هذه التجربة ويعيدون تنظيم أنفسهم في الانتخابات البرلمانية القادمة في أبريل ٢٠٠٩.

انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦ كانت نصرا، على الأقل في مستوى المشاركة الشعبية والإدارة الانتخابية. مفردات الديمقراطية التي تميزت بها لغة الخطابة خلال فترة الحملة الانتخابية أكدت على أنها السبيل إلى جوهر الديمقراطية، الطريق الشرعي لاستنباط حوار سياسي. الانتخابات أيضا أظهرت أن الشعب اليمني يزداد وعيا للسياسات التي يمكن إدارتها من خلال العملية الانتخابية، والذي كان ينظر إليها بأنها شكل غير مرغوب للبناء المؤسسي وعقبة في استخدام النظام الديمقراطية ليعطي الشرعية لنفسه.

ما حصده الحزب الحاكم من مقاعد المجالس المحلية بنسبة تتراوح ما بين ٧٥ بالمائة و٨٠ بالمائة يدحض مزاعم المعارضة بأن شعبية النظام كانت مهزوزة خلال تلك الفترة.

في يوم الاقتراع أكد أعضاء اللجان الانتخابية على المستوى الكبير في المشاركة في العملية الانتخابية، وحتى الفارق النسبي بين ممثلي الحزب الحاكم وممثلي تحالف المعارضة أظهر نضج حزبي كبير. وكان هناك قرابة ٢٧٠٠٠ لجنة فرعية تراقب غرف الاقتراع حيث كان الناخبون يدلون بأصواتهم.

وإلى جانب ذلك، فإن كل لجنة فرعية كانت مكونة من ثلاثة أشخاص، من أعضاء الحزب الحاكم وتحالف المعارضة، وكل مرشح، في الانتخابات الرئاسية والمحلية، كان له ممثل في غرفة الاقتراع لمراقبة العملية، مما يعني أنه كان هناك ٢٠٠٠٠٠ شخص من المراقبين المحليين المستقلين قد راقبوا العملية الانتخابية يوم الاقتراع في كل أنحاء اليمن.

وفي النهاية، أظهرت نتائج الانتخابات أن النظام كان أكثر مرونة مما كان يتوقعه الناس، وبينما مثلت له العملية الانتخابية تحديا، إلا أن سلطة النظام لم تنتقص بالنتيجة.

انتخابات ٢٠٠٦ أحدثت نتيجتين مهمتين: الأولى، الحماس العام للنظام بإجراء إصلاحات في كافة مناحي الحياة العامة السياسية والاقتصادية في البلاد. والثانية، محاولة النظام بعد الانتخابات زيادة الدعم الدولي للحكومة. فاستطاعت اليمن تأمين قرابة خمسة مليارات دولار كتعهدات مالية من المانحين خلال مؤتمر عقد في نوفمبر الماضي في العاصمة البريطانية لندن.

الانقسامات داخل المعارضة:

إلى جانب المناورات التي يقوم بها النظام مع المعارضين، فإن جماعات المعارضة نفسها تقوم أيضا بإخماد بعضها البعض. جماعات المعارضة اليمنية موجودة داخل شبكة معقدة من التعصب المحلي والمحسوبية والانشقاق لصالح القبيلة أو المدنية وللشمال أو للجنوب، كل من تلك الجماعات ملتفة حول نفسها أكثر من تحالفها وتتلقى تمويلات من دول عربية أخرى فاشية.

والتمويل الخارجي يعني أن معظم الأحزاب السياسية اليمنية قائمة على أساس إيديولوجيات مستوردة (مثل الماركسية والناصرية والبعثية والوهابية)، وليس من تلك الإيديولوجيات ما يناسب الظروف السياسية الخاصة بالبلاد.

في هذه البيئة المجزأة، تنتشر الإشاعات التي تطوق أولئك المعارضين مما يجعلهم ينحازون فعليا لخصومهم الإيديولوجيين، وهو الوضع الذي يقوض الثقة بينهم بشكل خطير.

هذه الشكوكية بين المعارضين توفر أرضية خصبة للانقسام فيما بينهم. وعلاوة على ذلك، فإن المعارضين يتمتعون بحرية كافية لعدم الاتفاق مع بعضهم البعض وتحديد المشاكل التي يواجهونها. فالاختلاف في أوساط المعارضين يعد أسهل من خلق تماسك للضغط على الحكومة.

الانقسامات في حزب الإصلاح:

مثل الكثيرين في اليمن، يشك الغرب في المبادئ الديمقراطية لحزب المعارضة الإسلامي، الإصلاح. قد تكون تلك الشكوك مبالغ فيها لكن بالتأكيد أن الكثير منها صحيح. فالإصلاح هو حزب مراكز غامضة ولديه أهداف عامة تشوبها الريبة. فأغلبية قيادته معتدلون، لكن هناك جماعة سلفية متشددة غير رسمية داخل الحزب.

القيادي المتشدد في حزب الإصلاح، عبد المجيد الزنداني هو العامل الأساسي لجذب الداعمين السلفيين، الكثير منهم يرفضون سياسات الحزب لكن ربما مازالوا يصوتون للإصلاح أو يدعون برامجه الاجتماعية لعدم وجود خيار أفضل من ذلك.

أحيانا يتشدد المعتدلون داخل الحزب تجاه السلفيين على الرغم من علاقة المجاملة مع هذه الجماعة. الزنداني يعارض علانية رسالة المعتدلين بأن الديمقراطية منسجمة مع الإسلام وهو نفسه يدير جامعة يُنظر إليها عموما بأنها تفقس التعصب والتشدد، مما زاد من حدة القلق الدولي تجاه نوايا الحزب.

وعلى الرغم من ذلك، فلم يتخذ الإصلاح خطوات فعلية لإبعاد الزنداني عن الحزب. يمكن الافتراض بأن مثل هذا النوع من الغموض يخدم الأغراض السياسية للإصلاح. فبدون طرد الزنداني وأمثاله من الحزب يتحقق شيئان للإصلاح: أولها، يوسع قاعدة الحزب لتشمل أعضاء لا يرغبون بطريقة أو بأخرى في دعم أي حزب يملك برنامجاً سياسياً معتدلاً ظاهرياً. والشيء الثاني، أنه يقدم تبايناً واضحاً بين المتشددين الإسلاميين وبين معتدلي الإصلاح، وهو الاتجاه السائد في الحزب.

ومع ذلك، فإن خلق مظلة إسلامية بتحالف غير محكوم يوفر ملجأ لتشكيلة من العناصر الايدولوجية المتنافسة فيما بينها، جعل الإصلاح يساهم في وجود شكوك داخل البلاد وفي الخارج أيضا حول نواياه الحقيقية.

ففقدان الإصلاح للتلاحم والتماسك يعزز من مخاوف الليبراليين اليمنيين من أن الإصلاح ما هو إلا حزب متطرف يحيط نفسه بقشة الاعتدال.

□ (أستاذة السياسات العربية في الجامعة الوطنية الاسترالية وهي خبيرة في سياسات الاستقرار الإقليمي والإصلاح السياسي. متخصصة أيضا في شؤون السياسة اليمنية والمشاركة السياسية والدمقرطة والإصلاحات في العالم العربي ودور الإسلاميين في تلك الإصلاحات).

■ واشنطن- منظمة هبة كارنيجي للسلام الدولي

■حقوق الترجمة محفوظة لصحيفة «الميثاق».

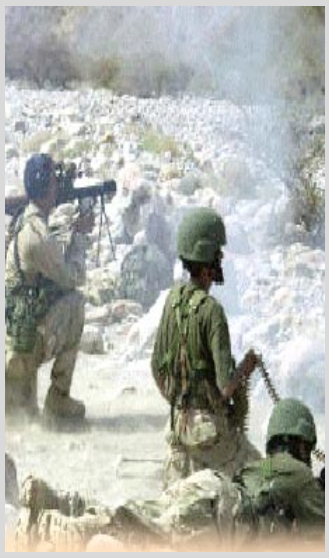

اليمن تُسكت التمرد في شمال البلاد

□ بعد ثلاثة سنوات من القتال، توصلت اليمن إلى اتفاق سلام مع متمردين في شمال البلاد.

أعمال العنف الأخيرة كانت بسبب قيام جماعات متشددة بمهاجمة قوات الحكومة. وكان هناك بعض مظاهر للإرهاب في السنوات القليلة الماضية، إلا أنه في الغالب كان قادما من متطرفين آخرين.

القتال في الشمال كان بتحريض رجل دين متطرف حسين الحوثي الذي قتل في سبتمبر ٢٠٠٤ ومن ثم تزعم والده للحرب واختفائه المفاجئ ثم تولى أخوه عبد الملك الحوثي زعامة التمرد منذ يناير الماضي في محافظة قريبة من الحدود مع المملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم أن القتال خلال السنوات الثلاثة الماضية كان متقطعا إلا أنه خلف المئات من القتلى في صفوف الجنود الحكوميين والمتمردين من القبائل.

كان زعيم المتمردين حسين الحوثي يشكل مصدر ازعاج في اليمن بسبب خطبه المحرضة على العنف ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والحكومة اليمنية. ومن ثم قيام أتباعه بإثارة العنف عندما أقدموا على إغلاق الطرق والتقطع ومهاجمة عناصر الشرطة اليمنية.

أصول أسرة ابن لادن هي من اليمن، حيث تعتبر القبائل المحافظة على طول الحدود مع السعودية أن أسامة بن لادن بطلا. لم تكن القبائل اليمنية في المناطق النائية تعترف بأي حكومة مركزية، وكانوا يقاتلون أي حكومة تحاول أن تسيطر عليهم.

وبعد سنوات من الضغط العسكري، نشر الكثير من الدوريات المسلحة ونقاط التفتيش والطلعات الجوية المتكررة فوق المناطق القبلية، جعل القبائل في النهاية تقلع عن صد الحكومة المركزية.

■ واشنطن- موقع استراتيجي بيج الأمريكي (متخصص في الشؤون العسكرية)

■حقوق الترجمة محفوظة لصحيفة «الميثاق».

يمنية تتخطى العقبات

■ أنموذج متطور لحال المرأة العربية تمثله أمة العليم السوسوة، التي تشغل الآن منصب مساعد أمين عام الأمم المتحدة ومدير مكتب الدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ظل تزايد عدد الفتيات اللاتي يتمكن من الالتحاق بالمدارس في الدول العربية. حتى أن عدد الطالبات في جامعات عربية يتجاوز عدد الطلاب بكثير لكن الثورة المرتقبة لتحسين وضع النساء في البلدان العربية مازال أمامها الكثير.

قبل أن تصل أمة العليم إلى الأمم المتحدة كانت سفيرة لليمن لدى المملكة الهولندية ثم وزيرة لحقوق الإنسان في بلادها. ومن خلال خبرتها الطويلة تدرك مصاعب السباحة ضد التيار.

والدتها ترملت بعد وفاة زوجها وتخطت عادات المجتمع اليمني التقليدي حيث امتنعت عن العودة إلى منزل أهلها بعد وفاة زوجها لما تقتضيه التقاليد اليمنية وفضلت البقاء في المدينة ليواصل أبناؤها وبناتها دراستهم في المدرسة.

فضلا عن ذلك، فلم تمانع من ابتعاث أمة العليم للدراسة خارج البلاد لكنها لاقت الكثير من الانتقادات ومعارضة أقاربها. وعندما بدأت أمة العليم بممارسة عملها كصحفية في اليمن كان موقف والدتها صعبا للغاية حيث واجهت انتقادات لاذعة من الجميع لتشجيعها أمة العليم على ذلك.

في تلك الحقبة من الزمن قبل عدة عقود، كانت هناك عقبات كثيرة أمام الفتيات اليمنيات في الالتحاق بالمدرسة حيث كان عليهن البقاء في البيت. لكن من خلال معاناة والدة أمة العليم من الجهل وعدم تمكنها من القراءة والكتابة، كانت رغبتها في تجنيب بناتها نفس مصيرها مهما كلفها ذلك.

وصلت أمة العليم إلى منصب وزيرة حقوق الإنسان في اليمن كأول امرأة تصل إلى مثل هذا المنصب المرموق في بلادها بعد أن كانت سفيرة في هولندا وهي الآن مسئولة عن مكتب الدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقول أمة العليم أنها تستمد العزم والدوافع لمواصلة مسيرتها المهنية من حياتها وتجاربها الخاصة، مضيفة بقولها: "من خلال تجارب الحياة التي عشتها، ومما أسمعه من بنات جنسي عن أنواع المعاناة التي واجهنها في حياتهن إلى جانب ما يتمناه الناس في منطقتنا من تطوير للحياة مثل كل الشعوب في العالم من أجل حياة سعيدة".

في نهاية العام الماضي، أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقريرا حول التنمية البشرية في العالم العربي، حيث ركز على الأوضاع الخاصة بالنساء في العالم العربي.

وعلى الرغم من أن عدد الفتيات اللاتي يدرسن في المدارس هو آخذ في الزيادة وفي بعض الدول العربية تجاوز عدد الطالبات عدد الطلاب، إلا أن التقرير خلص إلى استمرار عنف الأسرة ضد النساء في العالم العربي وإن نسبة الأمية في أوساط النساء أكثر بكثير من الرجال وأن تعثر نمو الاقتصادات العربية هو نتج عن عدم القدرة على أشراك النساء في العمل.

تعتقد أمة العليم أنه يجب على الدول العربية أن تتحلى بالصبر لأن إحداث تغيير إيجابي يتطلب وقتا أطول قبل أن تجنى ثماره.

ومن ناحية، يسيطر الفقر في أحيان كثيرة على الأسر مما يجعلها عاجزة عن إرسال كل الأبناء والبنات إلى المدارس، فيكون الخيار أن يتم إلحاق الذكور فقط بالمدارس، فمن ناحية أخرى تحول العادات والتقاليد دون إرسال البنات للدراسة في المدارس. لكن أمة العليم تعتقد أنه أصبح هناك تقدم ملحوظ في تحسن الأوضاع لصالح دراسة الفتيات.

تقول أمة العليم: "في الماضي كانت الفتيات في اليمن يتزوجن في سن مبكرة، ولكن الآن أصبح الوضع يتغير تدريجيا بسبب إنشغالهن بمهام أخرى غير الزواج والإنجاب، مثل الألتحاق بالمدارس".

مازال هناك بعض الحكومات العربية التي لا تتعامل بجدية مع مؤيدي الحركة النسائية في بلادها، حيث تنظر إليهم بأنهم ينفذون أجندة غربية وأنهم معادون للعرب. أمة العليم لم تنف هذا الواقع لكنها تعتقد أن على الغرب أن يواصل تقديم المساعدات للحركات النسائية في العالم العربي.

أمستردام- موقع إذاعة هولندا

■حقوق الترجمة محفوظة لصحيفة «الميثاق».